

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة الشركة و شركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها حسب متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر"). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضا ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة لمنع إصدار بيانات فيها أخطاء.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في إما أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معروضة بشكل عادل نظراً لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما يحتوي حساب بيان مالي واحد أو أكثر أو الإفصاحات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهرية. وتعتبر الأخطاء الواردة جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR بهدف توفير ضمان معقول ولكن ليس مطلقاً ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاص بالمجموعة بناءً على المعايير المنصوص عليها في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). توصي اللجنة COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام المراقبة.

نتيجة لإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات التي حدثت.
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبلغ المناسب.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

غير أنه لا يستطيع أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى تصميمه وتشغيله بشكل جيد، أن يوفر سوى تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً على أن أهداف نظام الرقابة قد تحققت. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيايات. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على المصادر، ويجب النظر في ضوابط الرقابة بالتناسب مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

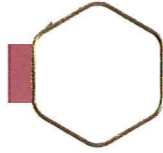
الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وحدات الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية للدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. وتكون هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل وهي تتضمن:





- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كذلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. تشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والرصد والمعلومات والاتصالات على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسويات التي تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.
- ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/ أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيئي للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2024 قامت المجموعة بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ و فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالأخذ بعين الاعتبار:

- مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية، مع مراعاة عوامل أخرى مثل مدى أهمية وقابلية بند البيان المالي المعني في إحداث خطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق و فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم غير فعال. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما قد تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تؤكد النتائج.

وقد شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن العمليات المختلفة بما في ذلك إيرادات تأمين، ومصروف خدمات التأمين، عقود إعادة التأمين، التكلفة المتعلقة بالموظفين، النقد وما يعادله، الاستثمارات المالية، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، والرقابة على مستوى الكيان). نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2024.

السيد فهد محمد السويدي

الرئيس التنفيذي

